

Distr.: General
28 April 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 28 نيسان/أبريل 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في ضوء استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وجرائم الحرب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتحرّفات الاستفزازية والروايات الكاذبة التي يواصل الممثل الإسرائيلي الترويج لها في مجلس الأمن، وآخرها في المناقشة المفتوحة التي جرت في 25 نيسان/أبريل، أجد لزاماً علي أن أوضح وأؤكد من جديد ما يلي:

- (أ) إن الناس الذين يعيشون في وطنهم ليسوا إرهابيين؛
- (ب) إن الناس الذين يسعون إلى العيش بحرية وأمان وسلام في أرضهم ومنازلهم ليسوا إرهابيين؛
- (ج) إن الناس الذين يدافعون عن أنفسهم من اعتداءات قوة احتلال ترتكب أعمال العنف والإرهاب بحقهم ليسوا إرهابيين؛
- (د) إن مثل هذه التوصيفات لشعب - محتل ومستعمر ومضطهد ومضطهد لعقود من الزمن - هي توصيفات كاذبة وعنصرية ولاإنسانية ويجب رفضها وإدانتها بشكل لا لبس فيه.

ويوما بعد يوم، يزداد عدد الفلسطينيين الذين يُقتلون. وخلال الـ 48 ساعة الماضية، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على شابين فلسطينيين آخرين وأردتهما قتيلين. وخلال غارة عسكرية قبل الفجر على مخيم عقبة جبر للاجئين، بالقرب من أريحا، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أحمد عويضات، البالغ من العمر 20 عاماً، بإطلاق النار عليه مباشرة في رأسه. وخلال غارة عسكرية قبل الفجر على مخيم جنين للاجئين، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أحمد مسعد البالغ من العمر 18 عاماً بإطلاق النار أيضاً على المراهق مباشرة في رأسه.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وبالرغم من ذلك، فإن أبناء شعبنا، بمن فيهم أطفالنا، يُلامون بطريقة أو بأخرى على محتهم، ويستخدم الاحتلال كل ذريعة لتبرير وحشيته ضدهم، ويدينهم لمجرد كونهم فلسطينيين، ولتجربتهم على رفض الاستمرار في العيش تحت الاحتلال، وللاحتجاج على ما يمارسه بقسوة من قمع وتجريد للممتلكات بحقهم، وجميعهم يوصفون بفظاظة بالإرهابيين، ويتعرضون لتشويه السمعة والتجريد من الإنسانية.

ولا تنتشر هذه التحريفات العدائية في وسائط الإعلام فحسب، بل تقدم أيضا في الواقع إلى المجتمع الدولي على أنها الرواية والموقف الإسرائيلييين الرسميين. ومرة تلو الأخرى، يأتي ممثلو إسرائيل أمام العالم وهم يروجون لمثل هذه الأكاذيب، مطالبين المجتمع الدولي بأن يصدق أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، جهة محتلة خيرية - أو ليست جهة محتلة على الإطلاق - حتى وهي تفرض الحكم العسكري، وتقمع، وتميز، وتستعمر، وترتكب بشكل منهجي جرائم حرب ضد شعب محتل أعزل لأن كل فلسطيني يعتبر تهديدا لهيمنتها وسيطرتها. وتبرر إسرائيل هذه الجرائم والقسوة باسم "الأمن"، دون أي اعتبار للقانون الدولي.

وفي الأيام التي انقضت منذ أن قام الممثل الإسرائيلي بإيهام مجلس الأمن بروايات كاذبة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية المزيد من الفلسطينيين، ونُفذت غارات لا حصر لها في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وسجن مئات آخرون من الفلسطينيين، ولا تزال الأماكن المقدسة وحرية العبادة تتعرض للهجوم، ولا يزال عنف المستوطنين يتصاعد بحدّة، ويجري إحراز تقدم في خطط استيطانية غير قانونية ويتواصل تشديد القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين.

فهل لنا أن نصدق أن كل هذه الجرائم تقتضيها وتبررها "شواغل أمنية مشروعة"؟ وبوسع الممثل الإسرائيلي أن يعبر عن آرائه الشخصية، لكنه لا يستطيع خلق وقائع بنفسه. فالقانون الدولي واضح ووضوح الشمس، والحقائق هي أن إسرائيل وجيشها المحتل وميليشياتها من المستوطنين ترتكب جرائم خطيرة ضد الشعب الفلسطيني. ومما يؤسف له أن التقاعس عن العمل في مواجهة هذا الإفلات من العقاب لا يزال يمكن إسرائيل من التلاعب بالقانون وترسيخ نظامها الاستعماري ونظام الفصل العنصري الذي تقيمه.

وكما أكدنا في رسالتنا المؤرخة 16 آذار/مارس، يبرهن قتل إسرائيل الفلسطينيين بصورة منهجية على وجود نمط واضح من عمليات القتل خارج نطاق القضاء، نظرا لأن معظم الفلسطينيين الذين قتلوا في عام 2022، بمن فيهم الأطفال، استُهدفوا بطلقات نارية مباشرة في الرأس أو الصدر. ومنذ بداية عام 2022، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من 50 فلسطينيا، من بينهم نساء وأطفال، نتيجة لسياسة إطلاق النار بقصد القتل التي تنتهجها إسرائيل والاستخدام المفرط للقوة المميتة.

وبطبيعة الحال، تلجأ إسرائيل إلى "الشواغل الأمنية" في الوقت الذي تنفذ فيه قوات الاحتلال التي تستخدم السلاح دون شعور بالمسؤولية غارات مميتة في جميع أنحاء فلسطين. ولا يتمثل القصد من هذه الغارات في ضمان سلامة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي أو حمايتهم من عنف المستوطنين المتصاعد، وهو ما يلزم القانون الدولي السلطة القائمة بالاحتلال بفعله. وتهدف هذه الغارات بالأحرى إلى قتل الفلسطينيين، وتأكيد السيطرة بالعنف وترسيخ الاحتلال إلى نقطة اللاعودة. وإذا كانت إسرائيل تهتم حقا بما يسمى "الشواغل الأمنية"، فإن قواتها ستكون على الجانب الآخر من الخط الأخضر، وليس في القرى، ومخيمات اللاجئين ورياض الأطفال والمستشفيات الفلسطينية، حيث تقتل المدنيين عمدا ومع ذلك تدعي بوقاحة الدفاع عن النفس.

وثمة كذبة صارخة أخرى عرضت على مجلس الأمن هي ادعاء إسرائيل بضمان حرية العبادة لجميع الأديان والالتزام بحماية الأماكن المقدسة والوضع الراهن. وفي كل عام، يشهد المجتمع الدولي نطاق وحجم التوغلات والغارات الإسرائيلية على المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف، والهجمات الوحشية على المصلين وتدنيس الموقع المقدس. وبينما "رحب" البعض بدور إسرائيل المزعوم في الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، يجب أن نذكر المجتمع الدولي بأن إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال وليست صاحبة السيادة في القدس الشرقية المحتلة أو أي جزء آخر من الأرض الفلسطينية المحتلة وليس لها أي حقوق على الإطلاق في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية غير القانونية في أرضنا، بما في ذلك في البلدة القديمة والأماكن المقدسة فيها.

وبغض النظر عن مدى تباهي إسرائيل كذباً بما يسمى بحرية العبادة التي توفرها "لجميع الناس"، فقد أثبتت عقود من السياسات الإسرائيلية القمعية عكس ذلك. فلا يمكن للفلسطينيين الصلاة في مساجدهم خلال شهر رمضان دون التعرض للهجوم من قبل قوات مدججة بالسلاح. وعلى الرغم من أن بيت لحم لا تبعد سوى 6 أميال عن القدس، فإن الفلسطينيين من بيت لحم لا يستطيعون الصلاة في كنيسة القيامة دون مواجهة العديد من القيود. ويواجه الفلسطينيون في الخليل قيوداً عديدة ومهينة على صلاتهم في الحرم الإبراهيمي على الرغم من أنهم يعيشون بالقرب من الحرم.

وعلى غرار المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف، تواجه كنيسة القيامة وغيرها من الأماكن المقدسة المسيحية حملة إسرائيلية عدوانية تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من الوجود والخصائص الفلسطينية في جميع أنحاء القدس، في انتهاك خطير للقانون الدولي والوضع الراهن التاريخي والقانوني. وقد صرحت البطريركية الأرثوذكسية في القدس بما يلي: "ضاقت البطريركية ذراعاً من قيود الشرطة لحرية ممارسة العبادة، وأساليب تعاملها غير المقبول بما يتعلق بالحقوق الطبيعية للمسيحيين في ممارسة الشعائر والوصول إلى المقدسات في البلدة القديمة في القدس ... ويجب على الشرطة التوقف عن فرض القيود والعنف الذي، وللأسف، أصبح جزءاً مفروضاً علينا قسراً خلال هذه الشعائر المقدسة".

وفي الأسبوع الماضي وحده، شهد المجتمع الدولي حملة إسرائيل التي تستهدف الأماكن المقدسة خلال تزامن الأعياد، والتي تمثلت إما بالعدوان على المسجد الأقصى والمصلين المسلمين أو بفصل المسيحيين الفلسطينيين عن غيرهم من الحجاج القادمين للصلاة في كنيسة القيامة المقدسة، مقيدة بذلك دخولهم إلى الكنيسة. والواقع هو أن إسرائيل تقوم بتغيير التركيبة الديمغرافية لمدينة القدس وطابعها ووضعها وتنتهك الوضع الراهن التاريخي والقانوني في الأماكن المقدسة بنية متعمدة تتمثل في تأكيد سيطرتها على المدينة واستعمارها وتهويدها بصورة غير قانونية.

وفي الوقت نفسه، يتمتع المتطرفون والمستوطنون اليهود بحرية مطلقة في العبادة أينما يحلو لهم، حتى لو كان ذلك يعني التعدي على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، على نحو ما تبين في الأسابيع الأخيرة في القدس والخليل وأماكن أخرى في فلسطين. وسواء أكان الأمر يتعلق بالسياسيين الإسرائيليين وأعضاء الجماعات اليهودية المتطرفة الذين يسعون إلى الاستيلاء على الحرم الشريف والممتلكات المسيحية في القدس أم بنقاط التفتيش ذات الطابع العسكري الشديد حول الأماكن المقدسة في بيت لحم والخليل، فإن ادعاءات إسرائيل الكاذبة بشأن ضمان حرية العبادة وحماية الأماكن المقدسة الواقعة تحت احتلالها تتكشف من خلال أعمال لا يمكن لرواياتها الكاذبة إخفاءها. ويرقى إعطاء المصادقية لما نقوله إسرائيل مع تجاهل إجراءاتها الفعلية إلى مستوى التواطؤ في هذا الإفلات من العقاب.

ونهي مرة أخرى بمجلس الأمن أن يتصرف دون إبطاء باستخدام الوسائل والتدابير التي يتيحها القانون الدولي لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن جميع هذه الانتهاكات والجرائم. ونهيب بمجلس الأمن أن يتصرف احتراماً لواجبه بموجب ميثاق الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين من خلال التطبيق غير الانتقائي للقانون الدولي بغية وضع حد لهذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني ولنظام الفصل العنصري.

فالمعمل الدولي لا يتطلب إعادة اختراع العجلة فيما يتعلق بقضية فلسطين. بل يتطلب تنفيذ سيادة القانون، على النحو المنصوص عليه في عدد لا يحصى من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، عن طريق الآليات السياسية والقانونية المتاحة. ويجب أن يشمل ذلك تنفيذ جميع الدول لقرارات الأمم المتحدة على الصعيد الوطني لضمان احترام القانون الدولي، بسبل منها التمييز في جميع المعاملات بين الأرض المحتلة وأراضي السلطة القائمة بالاحتلال؛ والتمسك بالمسؤولية الجماعية والفردية عن ضمان المساءلة عن انتهاكات اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ ودعم الإجراءات القانونية في محاكم مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية؛ وتنفيذ توصيات الأمين العام بشأن نشر قوات مسلحة أو مراقبين غير مسلحين بتفويض من الأمم المتحدة بغية ضمان حماية الشعب الفلسطيني.

وقبل أكثر من 50 عاماً، قبل المجتمع الدولي التحريفات الإسرائيلية السابقة فيما يتعلق باحتلال فلسطين بتصاديقه أن الاحتلال الحربي سيكون "مؤقتاً". وبعد مرور خمسة وخمسين عاماً، يستمر الاحتلال دون أن تلوح في الأفق نهاية له. وقد خلص المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك، في تقريره النهائي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، إلى أنه "أمام أنظار المجتمع الدولي، فرضت إسرائيل على فلسطين واقعا من الفصل العنصري في عالم ما بعد الفصل العنصري".

ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يعمل الآن لإنقاذ أجيال من عقود أخرى من المظالم التي لا مكان لها في العالم الحديث. والطريق إلى الأمام واضح: يجب أن تظل المساءلة والتنفيذ في طليعة الجهود العالمية.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 751 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل هذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 19 نيسان/أبريل 2022 (A/ES-10/898-S/2022/328)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم